

الاردن "يصل متأخراً" إلى حملة "حصار قطر" ويقوم بإجراءات تضامنية مع السعودية والامارات والبحرين..

اغلاق مكتب الجزيرة وسحب ترخيصها.. تقليل تمثيل الدوحة الدبلوماسي وإمهال السفير اسبوعاً للمغادرة.. نظرية "الحياد" تتحوّل للأقل خسارة..

عمان- رأي اليوم- فرح مرقه

تختار عمان العاصمة الطريق الاسلم في الخلاف الخليجي وهي تخفّض نسبة التمثيل الدبلوماسي القطري لديها وتعلن اغلاق مكتب قناة الجزيرة وسحب ترخيصها، وتطالب السفير القطري بمغادرة البلاد. عمان بذلك تتجنب الضغوط المتزايدة عاجلاً او اجلاً، ويبدو هنا ان خطتها في البقاء على الحياد لم تجد نفعاً مع حلفاء يرفعون منسوب القطيعة كل لحظة، وفق ما كان قد تحدث به مصدر مطلع لـ "رأي اليوم". سيناريوهات الخلفية للقرار المتأخر واضحة، فالحكومة الاردنية التي فضّلت "عدم التعليق" في اليوم الاول للقطيعة لم تصمد امام الضغوط الخليجية المعادية لقطر، خصوصاً والحليف الاقوى للاردن (اي الرياض) هي قائدة الحملة على القطريين.

الاردن تحدث عن خلفيات للقصة وعن محاولات فهم تلك الخلفيات، ورغم انه لم يعلن ما توصل اليه في البيان المقتضب الذي اصدره الناطق الاعلامي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني، الا انه قرر اتخاذ اجراء. وهنا يرجّح المراقبون ان تكون عمان عملياً لم توضع بصورة الخلفيات قدراً عانت من الضغوط السعودية على وجه الخصوص لاتخاذ موقف مع الحلفاء.

تخفيض المستوى الدبلوماسي لا يعني قطيعة بكل الاحوال، والانباء تتحدث عن ان السفير القطري المفترض انه المتضرر الاساسي من الخطوة قد انتهت اصلاً فترة تواجده في العاصمة الاردنية، وان عمان تنتظر بديله -الذي لن يأتي حكماً- في هذه المرحلة على الاقل.

السفير تلقى بلاغاً يطالبه بالمغادرة خلال اسبوع، وهو امر يظهر حجم محاولة الاردن على الابقاء على الشجرة الموجودة مع قطر والقطريين، وهو ذاته عملياً ما فعلته دولة كالمغرب التي اكتفت بتوقيف بعض من رحلاتها الجوية لقطر.

الأردن والمغرب أساساً هما الأقرب كملكيتان عربيتان لمجلس التعاون الخليجي، ولا احد ينسى الأمل العريضة التي بنتهما الدولتان على الانضمام للمجلس قبل عامين. بكل الأحوال فرغم عدم انضمامهما للمجلس بقيتا الأقرب اليه والدليل اتخاذ قرارات تحاول التماهي بصورة خاصة مع القرارات الخليجية، مع مراعاة خصوصية كل دولة.

عودة للأردن الذي كان يفضل تماماً لو يبقى بعيداً وهذا ما استمعت اليه "رأي اليوم" الثلاثاء من عدة شخصيات في مركز صناعة القرار قبل صدور قرار التخفيض الدبلوماسي في وقت متأخر من الليل؛ فقراره خفض التمثيل عملياً لا يزيد عن كونه "ترضية" للحلفاء في السعودية والإمارات والبحرين ومحاولة للبقاء على باب خلفي مع القطريين بذات الوقت خصوصاً وعمان تعلن بقاء القطريين في الأردن "معززين مكرمين".

أما إغلاق مكتب الجزيرة فيبدو انه جاء الخطوة الفعلية الوحيدة المطلوبة عملياً من الحكومة الأردنية بصورة مباشرة ودون موارد، وهو ما يأتي أصلاً على هوى الحكومة المذكورة خصوصاً والجزيرة بالنسبة لعمان تتسبب بالكثير من الصدام من وقت لآخر.

بكل الأحوال، يبدو ان الوساطة الكويتية في الأزمة لم تفلح ولم تنتج شيئاً عملياً ما اضطر الأردن والمغرب للحاق المتأخر وبصورة حضارية وتكتيكية بحملة "حصار قطر"، الأمر الذي لا يزال حتى اللحظة بحاجة للمزيد من الترقب والمتابعة.